

Distr.: General
29 June 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون

البند ١٠١ (هـ) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه باسم الرئيس الحالي للجنة، تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ في سان تومي، في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠١ (هـ) من القائمة الأولية بالبنود المقرر إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين (A/62/50)، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوفيديو مانويل باربوسا بيكينيو

السفير

الممثل الدائم

* A/62/50.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط
أفريقيا عن اجتماعها الوزاري الخامس والعشرين

سان تومي، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧

مقدمة

عقد الاجتماع الخامس والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية
بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في سان تومي، في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية،
في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وشاركت في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا وجمهورية
بوروندي وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا وجمهورية سان
تومي وبرينسيبي الديمقراطية وجمهورية غابون وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية
الكاميرون. ولم تحضر الاجتماع جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعذر على جمهورية تشاد،
المشاركة في الاجتماع إلا أنها بعثت إلى رئيس مكتب اللجنة مساهمتها في الأعمال.

وكان أبرز ما في حفل الافتتاح ما يلي:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، التي ألقتها السيدة أنيس ماركايو، ممثلة الأمين
العام للأمم المتحدة في الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين؛

- رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي ألقاها السيد
نيلسون كوسمي، الأمين العام المساعد المعني بالتكامل البشري والسلام والأمن
والاستقرار.

وألقى الخطاب الافتتاحي سعادة السيد فراديك بانديرا ميلو دي مينيزيس، رئيس
جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

وقد استرشدت اللجنة بشكل كبير في أعمالها بالمقترحات الواردة في ذلك الخطاب
ولاسيما بفكرة إطلاق مبادرة وضع صك قانوني لمكافحة الأسلحة الخفيفة والأسلحة
الصغيرة في وسط أفريقيا. وتقرر تسمية هذه المبادرة باسم "مبادرة سان تومي".

سير الأعمال

أولا - إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول أعمال يتضمن البنود التالية:

- ١ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين؛
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٣ - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته؛
- ٤ - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة:
 - '١' جمهورية بوروندي؛
 - '٢' جمهورية أفريقيا الوسطى؛
 - '٣' جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - '٤' جمهورية تشاد.
- ٥ - بحث الحالة في دارفور وآثارها على البلدان الأعضاء في اللجنة؛
- ٦ - تطور الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى؛
- ٧ - التعاون فيما بين دول وسط أفريقيا في المجال الأمني:
 - '١' تقرير عن الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة "بمجر الغزال" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛
 - '٢' مكافحة الجريمة العابرة للحدود؛
 - '٣' إحاطة بشأن نتائج الحلقة الدراسية التي عقدها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن المشاكل الأمنية العابرة للحدود؛
 - '٤' بحث فكرة عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن المشاكل الأمنية العابرة للحدود.
- ٨ - تشجيع نزع السلاح وبرامج تحديد الأسلحة في وسط أفريقيا:

- ١' التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في وسط أفريقيا؛
- ٢' الصلات بين برامج الأنشطة ذات الأولوية وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى؛
- ٣' مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي النظام الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية؛
- ٤' مشروع وضع صك قانوني لمكافحة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا؛
- ٥' مشروع إعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا؛
- ٦' تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في وسط أفريقيا.
- ٩ - تقرير الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن؛ (تعزيز مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وحالة التصديقات على البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وتشغيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا)؛
- ١٠ - تبادل الآراء بشأن أساليب عمل اللجنة الاستشارية وبرنامج عملها: تنشيط الأعمال وترشيدها؛
- ١١ - موعد ومكان انعقاد الاجتماع المقبل؛
- ١٢ - مسائل مختلفة؛
- ١٣ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

انتخبت اللجنة هيئة المكتب التالية:

- الرئيس: جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

- النائب الأول للرئيس: جمهورية الكاميرون
- النائب الثاني للرئيس: جمهورية أنغولا
- المقرر: جمهورية غابون

ثالثا - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته

أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقرير الذي قدمه رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة ذلك المكتب. ونوهت بفعالية المكتب في أداء مهامه، ولا سيما مشاركته النشطة، جنبا إلى جنب مع أمانة اللجنة، في تنشيط أعمال اللجنة، وكذلك في إعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين. وهنأت اللجنة المكتب المنتهية ولايته على كفاءته ومهارته في إدارة أعماله.

رابعا - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة

شهدت الحالة في وسط أفريقيا تطورات متباينة منذ الاجتماع الأخير للجنة، ولا سيما في البلدان المعنية بهذا الاستعراض للحالة الجيوسياسية والأمنية. ولئن كان يجدر الترحيب بما أحرز من تقدم حقيقي في عمليات السلام الجارية، فإن استمرار التوترات وتدهور الحالة الأمنية، وفي كثير من الأحيان اندلاع الاشتباكات المسلحة مجددا، كلها أمور تسلط الضوء على هشاشة حالة السلام في البلدان المعنية.

ومما يثير القلق بوجه خاص تدهور الحالة الإنسانية الذي أحيانا ما يكون خطيرا واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن هذه الحالة تتطلب من الأطراف المعنية وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي بذل ما يلزم من الجهود لتوطيد دعائم المصالحة الوطنية، وتعزيز السلام وبدء عهد جديد يفسح المجال لازدهار شعوب ظلت تعاني طويلا من ويلات آفة الحرب.

١٠ جمهورية بوروندي

رحبت اللجنة بالتقدم المسجل في تطور الحالة في بوروندي، ولا سيما:

(أ) ما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في دار السلام، بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا؛

(ب) الجهود المبذولة لإزالة التوتر الذي يشوب العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام، والعلاقات بين الأحزاب السياسية، فضلا عن العلاقات مع المجتمع المدني؛

(ج) إطلاق سراح كبار المسؤولين السابقين الذين أُلقي القبض عليهم بتهمة التدبير لانقلاب؛

(د) الانخفاض الملموس في التوترات السياسية وتقدم سياسة المصالحة الوطنية؛

(هـ) مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإحراز تقدم في تفكيك المليشيات.

ورحبت اللجنة بتحسين الحالة العسكرية والحالة الأمنية في بوروندي. إلا أنها أعربت عن أسفها لاستمرار انعدام الأمن في البلد، وذلك بوجه خاص بسبب انتشار الأسلحة النارية بين أوساط السكان وما حدث من تأخير في تنفيذ الاتفاق. وحثت اللجنة الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على العمل على تنفيذ الاتفاق تنفيذًا تامًا ومواصلة التعاون الوثيق في ظل روح الانفتاح من أجل إيجاد حل لجميع المشاكل التي ما زالت معلقة. ودعت بالمثل، الوسيط الجنوب أفريقي وأعضاء المبادرة الإقليمية للسلام والشركاء الآخرين إلى دعم تنفيذ الاتفاق دون عوائق.

وشجعت اللجنة الحكومة على مواصلة الجهود التي ما فتئت تبذلها لتعزيز العملية الديمقراطية في بوروندي، ولا سيما بمواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية، والتعاون مع المجتمع المدني، والسهر على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة، وتشجيع المصالحة الوطنية.

وشجعت اللجنة أيضا حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على الوفاء بالتزاماته بالعمل بهمة على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، للتعجيل بعودة السلام الشامل إلى بوروندي وإنهاء معاناة السكان.

ورحبت اللجنة بما اتخذته حكومة بوروندي من تدابير لمقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وحثتها على أن تقدم للعدالة، دون استثناء، كل شخص يرتكب أعمالا من هذا القبيل. ورحبت أيضا بالآثر الإيجابي الذي خلفه اتفاق السلام بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على الحالة الأمنية وحماية حقوق الإنسان.

وشجعت الحكومة في جهودها الرامية إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية العسيرة التي يشهدها البلد وتسوية الصراعات المتعلقة بالملكية العقارية واستخدام الأراضي. ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة ناشدتهما فيه مد ذلك البلد بكل ما يلزم من دعم لتنفيذ برنامجه للإجراءات العاجلة والتأهيل، وبرنامجه المتعلق بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، والاستراتيجية الوطنية لتعزيز السلام وإنجاز برنامج تسريح المحاربين السابقين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم على وجه السرعة.

٢٠ جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء عدم استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشجعت السلطات وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في هذا البلد على تغليب نهج الحوار وتسوية خلافاتهما بشكل سلمي والعمل من أجل تعزيز السلام والديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورحبت في هذا الصدد بما قرره الرئيس بوزيزي من فتح حوار شامل مع أحزاب المعارضة وممثلي جماعات المتمردين المسلحة. وشجعت فريق الحكماء على مواصلة بذل جهوده لتنظيم هذا الحوار بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورحبت أيضا باللقاءات التي تنظم، بمساعدة المكتب المذكور، بين الحكومة والأحزاب السياسية، بما يتيح تخفيف حدة التوتر.

لكنها أعربت، من جهة أخرى، عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لأسباب عدة من أهمها:

(أ) أنشطة العصابات المسلحة وقطاع الطرق، والاعتداءات المتكررة التي يرتكبها المتمردون في شمال وشرق وشمالي غرب ووسط البلد، والتي تسفر عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان؛

(ب) الانتهاكات المتكررة للسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي ترتكبها الجماعات المسلحة في شمال وشرق وشمالي غرب البلد؛

(ج) انتشار الأسلحة الخفيفة ولا سيما في شمال شرق البلد؛

(د) تزايد الاغتيالات والسرقات المسلحة.

وشجبت اللجنة الأفعال التي يقوم بها المتمردون ورفضت أي محاولة للاستيلاء على السلطة بطرق غير دستورية.

وناشدت المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى لإحلال الأمن على حدودها وتحسين مجمل الأوضاع الأمنية فيها وخصوصا عن طريق إعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن الوطنية وتعزيز قدراتها العملية.

وأشادت بمساهمة القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا في الجهود المبذولة لإعادة السلام والأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ودعت إلى تمديد ولايتها إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحثت المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم للقوة المذكورة، وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عند الاقتضاء، لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على وضع حد لحالة انعدام الأمن فيها.

ورحبت بما قرره الأمم المتحدة من نشر عملية لإحلال الأمن على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وإرسال بعثة تقييم فنية متعددة الاختصاصات إلى المنطقة لهذا الغرض.

وأعربت عن قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو مستمر من جراء انعدام الأمن نتيجة لأنشطة حركات التمرد المسلحة وردود فعل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إزاءها.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، دعت اللجنة الجهات المانحة، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية إلى إيلاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى اهتماما خاصا وتقديم الدعم اللازم لذلك البلد.

٣٠ جمهورية الكونغو الديمقراطية

رحبت اللجنة بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ عملية الانتقال السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة إنجاز العملية الانتخابية بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات في المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ في مناخ سلمي.

وأشادت بما بذله المجتمع الدولي في هذا الصدد من جهود على المستويات السياسي والمالي والتقني واللوجستي، وهنأت شعب الكونغو على التضج الذي أبداه وروح المواطنة التي تحلى بها.

وأعربت عن أسفها للاشتباكات الدامية التي وقعت في كينشاسا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بين حرس المحمص من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية جان - بيير بمبا النائب السابق للرئيس من جهة، وبين سائر أفراد هذه القوات من جهة أخرى، وأسفرت عن وقوع العديد من الضحايا بين المدنيين والعسكريين. وحثت اللجنة المسؤولين السياسيين الكونغوليين على تغليب روح المصالحة والوفاق بما يخدم المصلحة العليا لشعب الكونغو.

كما أعربت عن قلقها إزاء الحالة الأمنية الهشة التي لا تزال سائدة في بعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبخاصة في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وشمال إقليم كاتنغا.

وأبدت أسفها بشكل خاص لأعمال العنف التي شهدتها مقاطعة الكونغو السفلى وأسفرت عن وقوع العديد من الضحايا بين المدنيين والعسكريين. كما أبدت أسفها لرفض بعض الجهات دمج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد.

ورحبت بخلط قوات الجنرال لوران نكوندا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية ودعت إلى مواصلة بذل الجهود لدمج تلك القوات على نحو كامل.

وأعربت عن قلقها لضعف القدرات العملية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواجهة التحديات الأمنية الجسيمة في البلد، وحثت المجتمع الدولي على تقديم الدعم للحكومة بصورة عاجلة لمساعدتها على إصلاح قطاع الأمن من أجل تشكيل أجهزة أمنية تتمتع بحس مهني وتدار بطريقة سليمة وتحترم القوانين وحقوق الإنسان.

وحثت القادة السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأحزاب المعارضة على احترام مبادئ الشفافية والانفتاح والتسامح وتفادي اللجوء إلى العنف.

وأعربت عن قلقها إزاء استمرار الادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحبت بالتدابير التي اتخذتها السلطات لمكافحة الإفلات من العقاب، وحثت تلك السلطات على مواصلة السير في هذا الاتجاه مع الحرص بشكل خاص على محاكمة كل من يرتكب هذه الأعمال بدون استثناء.

كما أعربت عن قلقها البالغ إزاء هول الأزمة الإنسانية في ذلك البلد وحثت، بوجه خاص، الجهات المانحة على تقديم دعم كبير لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كيما يتسنى لها مواجهتها.

٤ جمهورية تشاد

أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء المحاولات العديدة لزعزعة استقرار تشاد من خلال الاعتداءات المتكررة من جانب الجماعات المتمردة التي اتخذت من دارفور مقرا لها، وعمليات ابتزاز الميليشيات للسكان المدنيين.

بيد أنها رحبت بالتقدم الذي شهدته الحالة في تشاد، وبخاصة:

(أ) إبرام اتفاقات سلام بين الحكومة التشادية وبعض فصائل المعارضة السياسية - العسكرية، الأمر الذي أتاح انضمام بعض كبار المسؤولين في هذه المعارضة إلى حكومة شباط/فبراير ٢٠٠٧؛

(ب) مواصلة التحركات الدبلوماسية لترع فتيل الأزمة بين تشاد والسودان؛

(ج) الجهود المبذولة لتحريك عملية اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير بشأن تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان؛

(د) توقيع اتفاق سلام بين تشاد والسودان في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ في الرياض، المملكة العربية السعودية.

وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتعددة الأشكال التي يشهدها شرق تشاد وجنوبها، ولا سيما أعمال الابتزاز المتعددة التي يتعرض لها اللاجئون الوافدون من السودان وأفريقيا الوسطى والأشخاص الذي شردتهم ميليشيات الجنجويد.

وشجبت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يقع ضحيتها اللاجئون والمشردون والسكان المدنيون والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد. وناشدت المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساعدة حكومة تشاد على كفالة أمن اللاجئين الوافدين من دارفور والموجودين في مخيمات في تشاد، وتقديم المزيد من المساعدة لهم وضمان حياد المخيمات.

ورحبت في هذا الصدد بإيفاد الأمين العام للأمم المتحدة بعثتي تقييم إلى المنطقة توطئة للنشر المرتقب لبعثة متعددة الاختصاصات تابعة للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

خامسا - بحث الحالة في دارفور وآثارها على البلدان الأعضاء في اللجنة

أحاطت اللجنة علما، مع القلق البالغ، بالمعلومات المتعلقة بتدهور الحالة في دارفور وبتأثيرها الهامة على الأمن الإقليمي وبخاصة:

- (أ) تدفق اللاجئين وتدهور الأوضاع الأمنية في بلدان المنطقة؛
 - (ب) تزايد تحركات الأشخاص ونقل الأسلحة على نحو غير مشروع؛
 - (ج) تدهور البيئة والأوضاع الأمنية في المناطق القريبة من الحدود، الأمر الذي يعرض السكان المدنيين والمشردين واللاجئين لأخطار جسيمة؛
 - (د) المخاطر التي تهدد استقرار البلدان المجاورة للسودان وأمنها وسلامتها الإقليمية وبخاصة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛
 - (هـ) الخطر المتزايد الذي يهدد بتحول منطقة الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة إلى منطقة خارجة عن السيطرة تجتذب المزيد من المرتزقة والجماعات المسلحة والمتمردين المحتملة مشاركتهم في أي عمل يزعزع استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية.
- وناشدت اللجنة المجتمع الدولي تكثيف جهوده من أجل إحلال الأمن على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، وزيادة مساعدة اللاجئين والمشردين وهم أول ضحايا الأعمال القتالية في المنطقة.

سادسا - تطور الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى

قامت اللجنة، على الصعيد دون الإقليمي، وفي إطار اللجنة الثلاثية زائدا واحدا (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا)، بتشجيع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا وجمهورية بوروندي وجمهورية أوغندا على مواصلة جهودها لتعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجماعات المسلحة التي تعيث فسادا على حدودها المشتركة.

ورحبت بتعزيز علاقات التعاون القائمة بين جمهورية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية بوروندي وبالتحسين الذي طرأ نتيجة ذلك على الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى.

وأحاطت علما، مع الاهتمام، بالمعلومات المقدمة في هذا الصدد عن أنشطة اللجنة الثلاثية زائدا واحدا، وإحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة لبحيرات الكبرى، وتوقيع

ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والتبادل المنتظم للوفود الرفيعة المستوى بين بلدان اللجنة الثلاثية الآنف الذكر، لمناقشة المسائل الثنائية ودون الإقليمية.

سابعا - التعاون بين دول وسط أفريقيا في المجال الأمني

١٠ تقرير عن الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة بحر الغزال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالمعلومات المقدمة من الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن تقدّم الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة بحر الغزال. ورحبت بالضمانات التي قدمتها حكومة تشاد إلى الأمين العام للجماعة المذكورة بشأن التقيد بالأجل المحدد لإجراء التدريبات، أي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١١ مكافحة الجريمة العابرة للحدود

أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء استمرار المشاكل الأمنية على الحدود في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها الجريمة العابرة للحدود. وشجعت البلدان الأعضاء على إيجاد الحلول الملائمة، ولا سيما في إطار نهج دون إقليمي متنسق يمكن مناقشة مختلف جوانبه في إطار المؤتمر دون الإقليمي المزمع عقده.

وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها جمهورية أنغولا بشأن اعتمادها مؤخرا قانونا ينظم شروط إقامة الأجانب في ذلك البلد.

١٢ إحاطة بشأن نتائج الحلقة الدراسية التي عقدها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بشأن المشاكل الأمنية العابرة للحدود

أحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن الحلقة الدراسية المتعلقة بالمشاكل الأمنية العابرة للحدود المزمع عقدها في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برعاية إدارة الشؤون السياسية.

وأخذت علما بأن الحلقة الدراسية المذكورة لم تعقد في التواريخ المقررة، وأكدت مجددا رغبتها في الاطلاع على استنتاجاتها عندما تعقد، لكي تتدارس سبل ووسائل توسيع النطاق الأمني الذي سيقترح، ليشمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٤' النظر في فكرة عقد مؤتمر دون إقليمي لمعالجة المشاكل الأمنية العابرة للحدود

تبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر بشأن فكرة تنظيم مؤتمر دون إقليمي لمعالجة المشاكل الأمنية العابرة للحدود وهي الفكرة التي تم تحديد خطوطها العريضة في الاجتماع الوزاري الرابع والعشرين الذي عُقد في كيغالي عام ٢٠٠٧.

وأخذت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن الصلاحية الأساسية لإدارة الشؤون السياسية في هذا المجال، وعن القيود المالية التي تعيق عقد هذا المؤتمر بسبب عدم توافر الموارد في الصندوق الاستئماني.

غير أن اللجنة شددت على حسامة المشاكل الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا وعلى ما ينجم عنها من مخاطر تهدد السلام والأمن والاستقرار والتنمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وبناء على ذلك، قررت تنظيم المؤتمر خلال المؤتمر الوزاري العادي القادم الذي سيعقد في ياوندي في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تحايلاً على نقص الموارد في الصندوق الاستئماني.

وأوكلت إلى الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مهمة جمع الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الإضافية المتصلة بتنظيم هذا المؤتمر، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ثامنا - تشجيع نزع السلاح وبرامج الحد من انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١' التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة

أحاطت اللجنة علماً، مع الاهتمام، بالتقارير المقدمة من البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد في ختام حلقة برازافيل الدراسية التي تناولت تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.

وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقارير المقدمة من البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي الكامل. ورحبت بالتقدم المسجل في تنفيذ تلك البرامج. وشجعت البلدان المعنية على مواصلة جهودها في هذا المجال واستفادة كل بلد منها من تجارب البلد الآخر.

وأكدت اللجنة أهمية التنفيذ السريع والكامل لبرنامج الأنشطة ذات الأولوية المعتمد في برازافيل عام ٢٠٠٣، وحثت الدول الأعضاء على بذل الجهود اللازمة في هذا الصدد لجعل وسط أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الخفيفة والصغيرة.

وشجعت البلدان الأعضاء على مضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وناشدت المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لبلدان المنطقة دون الإقليمية لتمكين فعليا من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة بجميع جوانبه.

٢٠٠٣ الصلات بين برنامج الأنشطة ذات الأولوية وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

أشارت اللجنة إلى تشابه الشواغل التي يتضمنها برنامج الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد عام ٢٠٠٣ في برازافيل بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في نيروبي.

وأعربت عن اغتباطها لأن عددا من التدابير التي أوصى بها الميثاق متوافقة مع تلك التي يتضمنها برنامج الأنشطة ذات الأولوية، وبخاصة:

- إقامة الأحواض الحدودية للتنمية وتعزيز أمن الأفراد في هذه المنطقة؛
- نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادةها إلى أوطانها؛
- نزع سلاح الرعاة الرحّل المسلحين؛
- تشجيع اعتماد السياسات المشتركة لوضع حد لانتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة والاتجار غير المشروع بها؛
- إزالة الألغام من المنطقة ومكافحة زرعها فيها.

٢٠٠٣ مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية

أحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمته الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتناولت فيه مشاركة البلدان الأعضاء في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

وأعربت عن أسفها لمشاركة ثمانية بلدان فقط من المنطقة دون الإقليمية في السجل المذكور ولعدم مشاركة أيّ منها في الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وشجعت هذه البلدان من جديد وبقوة على المشاركة في هذين الصكين الهامين اللذين يسهمان في تعزيز السلام والأمن والاستقرار عبر توشي الشفافية في مجال تدفقات الأسلحة والنفقات العسكرية.

٤ مشروع وضع صك قانوني لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما، مع الاهتمام، بالعرض الذي قدمته الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتناولا فيه مشروع إعداد صك قانوني لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة في وسط أفريقيا.

وأكدت من جديد دعمها لهذه العملية وشددت على ضرورة تزويد المنطقة دون الإقليمية بصك قانوني مُلزم يولى فيه الاعتبار الواجب للطبيعة الخاصة لكل من البلدان الأعضاء وتنوع اهتماماتها وخبراتها في هذا المجال.

ورحبت اللجنة بالشراكة القائمة بين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وخصوصا المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وشجعتهم على توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون بينهما في أسرع وقت ممكن.

وأعربت اللجنة أيضا عن رغبتها في أن تبدأ عملية إعداد هذا الصك القانوني في أسرع وقت ممكن.

٥ مشروع إعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما، مع الاهتمام، بالعرض الذي قدمه كل من الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن مشروع إعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، تراعى

فيها الطبيعة الخاصة للحالة الجيوسياسية في المنطقة دون الإقليمية واحتياجات تلك المنطقة في المجال الأمني.

وشددت على أهمية اعتماد مثل ذلك الصك الهادف إلى تعزيز الطابع المهني لقوات الدفاع وحسها بالمسؤولية تجاه الدولة والمواطنين، وإلى رفع مستوى قدراتها في مجال التربية المدنية واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وشجعت بقوة الهيئتين الآتيتي الذكر على إبرام مذكرة تفاهم لإتاحة البدء في إعداد مدونة قواعد السلوك.

٦٠ تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وتناول فيه حالة تنفيذ بلدان وسط أفريقيا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والذي يركز على مكافحة خطر الإرهاب والاتجار بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها. ورحبت بمشاركة بعض بلدانها الأعضاء في الحلقة الدراسية المعنية بتنفيذ القرار ١٥٤٠ في أفريقيا، التي عُقدت في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أكرا، غانا، بدعم من المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

وشجعت البلدان التي لم تشارك في لقاء أكرا على المشاركة بشكل فعال في حلقة العمل الثانية التي يعتمزم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تنظيمها بشأن هذا الموضوع في أفريقيا عام ٢٠٠٧.

تاسعا - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن (تعزيز مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا حالة التصديقات على البروتوكول المتعلق بالمجلس المذكور وتشغيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا)

أحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدّمته الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتناولت فيه أهم الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا في مجالات التكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار.

ورحبت بالتقدم المحرز في مجال التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن، وبخاصة ما يلي:

- دخول آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا طور التشغيل وتعيين المسؤولين اللازمين لبدء أنشطتها والقيام، بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، بتنظيم حلقة تدريبية للموظفين المعيّنين حديثا شارك فيها المسؤولون عن نظم الإنذار المبكر في الاتحاد الأفريقي وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومركز تسوية الصراعات التابع لجامعة الكاب في جنوب أفريقيا؛
- إنشاء إدارة الإجراءات السياسية والدبلوماسية المكلفة بمساندة الدول الأعضاء في تنفيذ صكوك السلام والأمن؛
- اشتداد نفوذ هيئة الأركان الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال دراسة آلية تدريب الأفراد العسكريين في وسط أفريقيا، وتنظيم حلقة دراسية عن لوجستيات القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا، وتدريب قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سياق المناورات العسكرية المتعددة الجنسيات ساوا ٢٠٠٦ (SAWA 2006)، ودورة التدريب على الحرب في الغابات الاستوائية، التي نظمت في ليرفيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.
- ورحبت اللجنة بتعزيز دور الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مراقبة الانتخابات في بلدان وسط أفريقيا وبخاصة:
- مراقبة الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية والانتخابات التشريعية في جمهورية غابون عام ٢٠٠٦؛
- تنظيم بعثات استكشاف في جمهورية الكونغو وجمهورية الكاميرون وجمهورية أنغولا لمراقبة الانتخابات المعتمز إجراؤها في تلك البلدان عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛
- إعداد دليل للمراقبين يُعرض على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في برازافيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للموافقة عليه.
- وأشادت اللجنة بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تشغيل الآليات دون الإقليمية للسلام والأمن التي أنشئت برعاية اللجنة، وشجعتها على مواصلة العمل في هذا الاتجاه.
- وأحاطت علما بالأهداف التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ مجمل صكوكها بحلول عام ٢٠١٠، الأمر الذي سيتيح لها الاضطلاع بدورها كاملا في مجال السلام والأمن.
- ورحبت أخيرا بدينامية التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومختلف شركائها المتعددي الأطراف، وبخاصة التوقيع المرتقب على مذكرة التفاهم بين مكتب الأمم

المتحدة لشؤون نزع السلاح والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،
لُتستخدم كإطار لإعداد مشاريع عملية على نحو مشترك.

عاشرا - تبادل الآراء بشأن أساليب العمل وبرنامج العمل: تنشيط الأعمال وترشيدها

تبادل أعضاء اللجنة الآراء بشأن مسألة تنشيط أعمال اللجنة الاستشارية وترشيدها
أساليب عملها. ورحبت اللجنة بإجراء مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بصورة
منتظمة، مشاورات مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة لدى الأمم المتحدة.
كما أحاطت علما بمدخلة السيدة ماركايو في مجلس الأمن باسم مكتب الأمم المتحدة
لشؤون نزع السلاح، ورحبت بتلك الإجراءات التي تكفل للجنة مكانة أكثر بروزا وتعطي
أعمالها زخما جديدا.

وبحثت من جهة أخرى إمكانية اعتماد صيغ مبتكرة لاجتماعاتها في المستقبل، ومنها
خصوصا إمكانية تكريس اجتماع بأكمله للنظر في موضوع محدد ذي أهمية خاصة أو
طابع ملحّ.

وأوصت بتعزيز الحوار بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المنظمات
دون الإقليمية بتوجيه الدعوات إلى تلك المنظمات للمشاركة، عند الاقتضاء، في اللقاءات
التي تنظم تحت رعاية اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالعكس.

وأعربت عن ارتياحها لتعيين السيد إيفور ريشارد فونغ، مدير مركز الأمم المتحدة
الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، أمينا للجنة الاستشارية وأكدت دعمها التام له في
أدائه لمهمته.

وأبدت قلقها البالغ إزاء نقص موارد الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل أنشطتها
الخارجة عن الميزانية. ووجهت في هذا الصدد نداءً عاجلاً إلى الدول الأعضاء وإلى الجهات
المانحة للمساهمة في الصندوق الاستئماني.

حادي عشر - موعد ومكان انعقاد الاجتماع المقبل

وفقا للقرار الذي اتخذته الاجتماع الوزاري الرابع والعشرون في كينغالي والذي نص
على أنه في حالة عدول دولة ما عن استضافة الاجتماع، يكون الحل البديل هو عقده في
ياوندي (A/61/502، الفقرة ٥٥)، ونظرا لإعلان جمهورية أنغولا عن عدم عقد الاجتماع
السادس والعشرين في التاريخ المقرر، وافقت جمهورية الكاميرون على استضافة هذا
الاجتماع من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتعهدت جمهورية أنغولا باستضافة الاجتماع
السابع والعشرين في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ثاني عشر - مسائل أخرى

تلقت اللجنة بارتياح المعلومات التي قدمها وفد جمهورية الكونغو عن تعيين معالي وزير الدولة والخارجية والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو السيد رودولف أدادا، ممثلاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

وأحاطت علماً أيضاً باهتمام بالمعلومات المتعلقة بالإحاطة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن أنشطة اللجنة أمام الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، وذلك بناء على طلب جمهورية الكونغو، التي تتولى رئاسة الفريق.

ثالث عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين

اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.

ألقى البيان الختامي معالي وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية السيد كارلوس غوستافو دوس أنخوس.

وتُليت كلمة الشكر التالية:

”نحن، ممثلي الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في إطار الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ في ساو تومي، جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية،

نعيد تأكيد التزامنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي تعزز بها شعوبنا، وبتنمية منطقتنا دون الإقليمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ونشيد بالجهود التي بذلتها بلداننا، منفردة ومجموعة، لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية،

ونبدي ارتياحنا لجوِّ الوثام والأخوة والثقة المتبادلة الذي ساد فترة أعمالنا بأكملها،

ونعرب عن شكرنا وعميق امتناننا لفخامة رئيس جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية السيد فراديك بانديرا ميلو دي مينيزيس، ولساو تومي وبرينسيبي حكومةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال ومشاعر الأخوة التي خصّصنا بها خلال فترة وجودنا في جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية“.

حُررت في ساو تومي، في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧